ذاكرة المعتقلات

صورتان لتموز في فضاء الحرية

علي المالكي

من خصائص الحرية تعايش الأضداد فيها، لا بمعنى التصالح وزوال الاختلاف والصراع، وانما بمعنى انتفاء التناحر، فالتناقضات في مناخ الحرية تحل على نحو عقلاني، وهذه ثمرة عظيمة من ثمار الحرية، ان يقبلك من تختلف معه، فلا تكرهه ولا يكرهك لا ينحرك ولا تذبحه، وانما تتواصلان على نحو انساني، الصراعات تحل بطريقة انسانية، سليمة. وهكذا بعد خمسة عقود تظهر صورة مضادة تماماً للصورة التي رسمت لثورة تموز عام ١٩٥٨ في الوعي الشعبي والنخبوي حتى تشكل الخيال التموزي، البطل المنقذ للفقراء والمساكين وما زال العراقيون يعلقون صورة الزعيم عبد الكريم قاسم بوصفه قائد الثورة ومخلصهم.

وبعد التاسع من نيسان وعودة الملكية الدستورية اخذت تتشكل الصورة المضادة، للبطل التموزي اذ بات ممثلو الملكية الدستورية يظهرون على شاشات التلفزيون ليرسموا هذه الصورة الجديدة، فثورة تموز لم تكن سوى انقلاب بائس وخطأ تاريخي قضى على المنجزات الدستورية التي حققها النظام الملكي العراقي.

وشعر الناس بالصدمة من مزاحمة الصورة الجديدة التي يجري تخطيطها ورسمها لمن قاموا بالتغيير يوم ١٤/ تموز/ من عام ١٩٥٨ للصورة المستقرة في اذهانهم (تموز الخير والعطاء والحرية). ولم يعترض احد رسامي الصورة المضادة لتموز ولم يعتقلهم، أو يتهمهم بالرجعية أو العمالة أو...الخ، بل ان ثمة من الناس من انتموا لهذا التشكيل السياسي، واتذكر إنني ذات يوم بعد احداث نيسان ٢٠٠٣، استطلعت رأي شاب بالنظام السياسي المناسب للعراق، جلست وإياه في مقهى فتحدث ليقول لي: "ان النظام الملكي هو الأفضل. دهشت لاختياره لأنني أرى في النظام الجمهوري أفضلية على بقية النظم السياسية، وبسبب هذا الاختيار صار (محمد) صديقاً لي، لم أصدق وقلت له لماذا؟ قال بثقة: هذا النظام يجنبنا ويلات الصراع.

وشرعت مكاتب الملكية الدستورية بالعمل لإعادة تشكيل الملكية ولم يعترض احد، هناك من يختلف ولكنها الحرية التي تسمح بالاختلاف وترحب به وتلزمنا باحترام اختيارات الآخرين.

وبالمقابل عاد بعض الناس ليؤسسوا تشكيلات تحمل اسم الزعيم عبد الكريم قاسم (التجمع القاسمي)، وهناك من أطلق على شارع اسم (شارع الزعيم)، أي شارع عبد الكريم قاسم.

هكذا إذن هي الحرية تدع الناس يتعايشون على نحو انساني، لا احد يعتدي على الآخر ولا أحد يصادر حق الآخر في الرأي والتعبير والمعتقد والتوجيه السياسي.

وهذه سمة جمالية رائعة للحرية، اتاحتها (الحرية) للناس ان يتعايشوا بسلام برغم الاختلاف.

ليحب من يحب تموز أو ثورة تموز باعتبارها حدثاً للخلاص وليدع من يدعو إلى اعتبارها انقلاباً أو خطأ تاريخياً ولكن على كل طرف ان يحترم خيارات الآخر وان يعيشا بسلام ووئام ومحبة.

ارى ان هذا احد الدروس العظيمة التي يجب ان نتعلمها من الواقع المعيشي للحرية، تعايش صورتين لتموز من دون عنف أو تجريح أو قمع، هذه ثمرة من ثمار الحرية نأمل ونحلم بالثمار الاكثر حلاوة، انه الدرس الأول للحرية.

وقعها ١٠٠٠ مثقف عراقي ورفعت إلى لجنة إعداد الدستور في الجمعية الوطنية

مذكرة المثقفين العراقيين عن الدستور

بغداد / المدى

لأكثر من شهرين انهمكت هيئة دستورية مستقلة انبثقت من جهود أكثر من كتلة من المثقفين العراقيين في اعداد مذكرة تحمل رؤية المثقفين العراقيين للقضايا الأساسية التي يعالجها الدستور ومطالبهم في هذا الشأن.

صفحة (دستور) تنشر نص هذه الوثيقة المهمة التي وقعها ١٠٠٠ مثقف عراقي بين أديب وفنان وعالم وباحث وأكاديمي التي تم رفعها إلى لجنة اعداد الدستور في الجمعية الوطنية.

السيدات والسادة المحترمون
أعضاء لجنة إعداد الدستور .
الجمعية الوطنية .بغداد
تحية طيبة

نتابع، نحن المثقفين العراقيين، باهتمام كبير، العملية الدستورية التي انطلقت أخيرا بتشكيل لجنتكم الموقرة، ونحرص على أن نواكب، ما أمكننا، كل خطوة تخطونها للتهيئة لكتابة مشروع الدستور الدائم لبلادنا، متمنين أن توفقوا في إنجاز هذه المهمة النبيلة والكبيرة، فترسوا أسس الدولة العراقية الجديدة التي نريدها . معكم .دولة ديمقراطية عصرية.

إن العملية الدستورية عملية شاملة لكل فئات المجتمع، بكل مكوناته السياسية والقومية والدينية والمذهبية، بما يقتضي سماع أصواتها و رغباتها و إشراكها بصورة ملموسة في النقاش عن الدستور المنشود و عملية صياغته لضمان أن يأتي هذا الدستور معبراً عن الارادات والنظرات والتطلعات المختلفة، ولكن المتوافقة، للعراقيين جميعا.

ويهمنا، نحن المثقفين، أدباء وفنانين وعلماء وباحثين وأكاديميين، أن يصل اليكم صوتنا أيضا، بما أننا شريحة عريقة كان لها دائماً حضورها وموقعها وتأثيرها في المجتمع العراقي وفي مسيرته الحضارية المديدة، فضلاً عن كوننا الشريحة الناشطة فكرياً في المجتمع وكون إعداد الدستور في جانب أساسي منه . عملية فكرية، و أننا . في الوقت نفسه . معنيون، من حيث أننا مواطنون، بمستقبل البلاد الذي تتشكل ملامحه في الوثيقة الدستورية.

وعلى ذلك نتوجه إليكم، نحن المثقفين الموقعين في أدناه، بهذه المذكرة التي أعدتها هيئة دستورية مستقلة انبثقت من جهود أكثر من كتلة من المثقفين العراقيين و مارست عملها . اجتماعات ومداولات . لأكثر من شهرين، هذه المذكرة تحمل رؤيتنا للقضايا الأساسية التي يعالجها الدستور ومطالبنا المحددة في هذا الشأن.

فشأن غيرنا من المواطنين و من حيث أننا جزء أساس من المجتمع المدني، نتطلع إلى / ونطالب بـ:

أولا- أن يتضمن الدستور لائحة بالحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، الخاصة والعامة، السياسية والاجتماعية والثقافية، المدنية والدينية، حقوق المرأة و حقوق الطفل وحقوق المكونات المتنوعة للمجتمع والحقوق الاتحادية و ما إلى ذلك.

وفي هذا السياق نرى ضرورة ضم المواثيق والعهود والاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية عموماً، وبضمنها حقوقه الاقتصادية والاجتماعية، إلى الدستور وعدها جزءاً لا يتجزأ منه. ويهمنا، على نحو خاص، أن نؤكد الحقوق والحريات في العمل والأمن والصحة والسكن والتعليم والضمان الاجتماعي والبيئة النظيفة السليمة.

ولا تخضع هذه اللائحة إلى أي تعديل دستوري في المستقبل ينتقص منها.

ثانياً- أن ينص الدستور على ما يأتي:

١- دولة العراق جمهورية ديمقراطية تعددية برلمانية اتحادية ذات سيادة.

٢- العراق مهد الحضارات الأولى، بلد متعدد القوميات والأديان والثقافات (من العرب والكرد والتركمان والكلدان والآشوريين والسريان والأرمن و الكرد الفيليين والايزيديين والصابئة المندائيين والشبك واليهود)، ويشكل . من الجانبين الحضاري والتاريخي . جزءاً من محيطه العربي والإسلامي.

٣ . اعتماد مبدأ المواطنة، المؤسس على عدم التمييز في العرق أوالجنس أو الدين أو المذهب أو المعتقد. و تكون المواطنة مفهوما حقوقيا، لا يقوم على اصل تاريخي ما، من قبيل أنماط التبعية وما إليها.

٤- ضمان الحقوق القومية للشعب الكردي عبر تمتع إقليم كردستان بالفدرالية ضمن العراق الديمقراطي الموحد، وتأمين الحقوق القومية والإدارية والثقافية للتركمان والكلدوآشوريين والأرمن ومختلف المكونات.

٥- العراقيون متكافئون في حقوقهم بغض النظر عن الجنس، وهم سواسية أمام القانون، وتوضع في الاعتبار حقوق المرأة المكتسبة بموجب الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة، و لا سيما الاتفاقية الدولية لمنع التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية الخاصة بحماية الطفولة.

٦:

أ –احترام حرية الاعتقاد والهويات والحقوق الدينية المتنوعة للمواطنين، وفي الصدارة ما يخص الديانة الإسلامية التي تدين بها غالبية الشعب العراقي.

ب- الانفتاح على المنجز القانوني البشري بشكل عام (الذي كانت شريعة حمورابى منطلقا له)، وبضمن ذلك الشريعةُ الاسلامية بوصفها معلما بارزا في التراث التشريعي للبشرية.

ج-الحيلولة دون هيمنة الدولة على الدين أو الدين على الدولة.

٧- اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

٨- اعتماد مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء، ضمانا لنزاهته وعدالته، بما أن ذلك حق من حقوق الإنسان.

٩- التزام مبدأ خضوع قوى الأمن والشرطة والجيش للمؤسسات الدستورية، و أن يكون ولاؤها للوطن والشعب.

١٠- اعتماد مبدأ الانتخاب و التداول السلمي للسلطة.

١١- تشكيل مجلس دستوري استشاري يتولى النظر في مشاريع القوانين وبيان مدى انسجامها مع مبادئ و أحكام الدستور.

١٢- إنشاء محكمة تفصل في النزاعات المتعلقة بحقوق الإنسان، تكون أحكامها قابلة للطعن أمام المحكمة العليا الاتحادية التي لها البت فيها.

١٣- ضمان الحق لكل ذي مصلحة في الطعن في دستورية القوانين أمام المحكمة الاتحادية العليا، التي لها أن تبت فيه. وللمحاكم الأخرى صلاحية الامتناع عن تطبيق أي قانون تشك في تواؤمه مع أحكام الدستور عن طريق إحالته إلى المحكمة الاتحادية العليا.

١٤- انطلاقا من مبدأ الفصل بين السلطات، يتولى مجلس القضاء الأعلى حصرا ترشيح قضاة المحكمة الاتحادية العليا، وترفَع أسماؤهم إلى رئاسة الدولة للمصادقة عليها.

١٥- الثروات الطبيعية ملك للشعب، وفي شأن إدارتها نرى اعتماد ما هو وارد في الفقرة (هاء) من المادة ٢٥ من قانون إدارة الدولة.

١٦:

أ - مرونة الدستور بما يتيح إدخال تعديلات عليه على وفق ما تتطلبه حركة الواقع.

ب- لا يُقدَم مشروع تعديل قبل انقضاء دورة انتخابية كاملة (٤ سنوات) بعد إقرار الدستور، وذلك:

١ . لتوفير المناخ الضروري للاستقرار الدستوري.

٢ . لتأمين المدى الزمني الكافي للتعرف على مفعول الدستور في الواقع والممارسة العمليين، سواء من مؤسسات الدولة الجديدة أم من طرف أوساط الرأي العام.

ج . يُقر التعديل في استفتاء عام.

د . يحال مشروع التعديل للاستفتاء إذا حصل على الأغلبية البسيطة (٥٠٪ + ١) من أصوات أعضاء الجمعية الوطنية.

هـ . تنظر الجمعية الوطنية في مشروع التعديل إذا قدِّمه لها:

❖ عضو أو أكثر في الجمعية الوطنية.

❖ السلطة التنفيذية.

❖ عدد من الناخبين لا يقل عن مجموع ناخبي عشرة أعضاء في الجمعية الوطنية في الدورة الانتخابية المعينة.

١٧- العراق دولة محبة للسلام تدعو إلى ترسيخ أسس السلم في العالم والى نبذ العنف ونزعة الهيمنة في العلاقات الدولية و احترام حق الشعوب في تقرير المصير وفي التنمية والتقدم.

١٨- اعتماد مبدأ اللامركزية الإدارية . بصورها المختلفة . في تسيير شؤون المحافظات (أو الأقاليم).

١٩-ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، فضلا عن الحقوق السياسية، وتأكيد الطابع الاجتماعي للنظام الاقتصادي الذي سيتطور في البلاد.

٢٠ . تحريم العنف و نبذ أفكار التعصب و الانغلاق و كراهية الآخر.

ثالثا . أما فيما يخص الثقافة، فنرى ضرورة ايلائها الاهتمام في الدستور الجديد بوصفها قيمة إنسانية كبرى وغاية بحد ذاتها، ولكونها . في الوقت نفسه . وسيلة لا معوض عنها للنهوض الشامل بالمجتمع على المستويات كافة.

وعلى ذلك، نرى أن تتضمن مسودة الدستور، في ما يخص الثقافة، ما يأتي:

١ . ضمان حرية الفكر والبحث والإبداع والتعبير.

٢ . العمل على نشر المعرفة وجعلها في متناول فئات المجتمع وأجياله كافة بوصفها مصدرا للتنمية البشرية والارتقاء الحضاري في آن واحد.

٣ . العناية الفائقة بالموروث الثقافي وحمايته من التخريب والسرقة والمتاجرة غير المشروعة، ورعاية الثقافة إبداعا وإنتاجا ونشرا، وتخصيص نسبة ثابتة من الدخل الوطني سنويا (١٪) للغايتين كلتيهما.

٤ . حماية الملكية الفكرية والثقافية وضمان حقوق منتجيها.

٥ . اعتبار الحقوق المنصوص عليها في الصكوك الخاصة بالثقافة الواردة في الإعلانات والمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية حقوقا مكتسبة للثقافة العراقية.

٦ . فصل الإعلام عن الحكومة وضمان استقلاله، وبضمنه الإعلام الممول من الميزانية العامة للدولة.

السيدات والسادة أعضاء اللجنة

تلك هي الأفكار والمطالب التي رأينا، نحن المثقفين العراقيين الموقعين في أدناه، وضعها أمام أنظاركم وانتم منهمكون في تهيئة مستلزمات إعداد مسودة الدستور وإنجاز كتابتها.

وإذ نعرب عن يقيننا بأنها ستلقى منكم الاهتمام والتجاوب اللذين تستحقهما، نعبر عن تطلعنا إلى لقاء مباشر في هذا الشأن بين لجنتكم الموقرة وأوسع جمهرة من مثقفينا، لتداول ذلك كله وغيره وإلقاء المزيد من الأضواء عليها بما يعمق مشاركة الوسط الثقافي العراقي داخل البلاد وخارجها في العملية الدستورية الجارية.

وتقبلوا تقديرنا وتمنياتنا بالنجاح في مهمتكم الكبيرة.

يقيمها مجلس السلم والتضامن في البصرة والعمارة

عشر ندوات ثقافية عن الدستور وتفعيل دور المواطن في مناقشة بنوده

البصرة / عبد الحسين الغراوي

ضمن نشاطاته المتميزة في المساهمة بالحوارات الدائمة على الساحة السياسية والاجتماعية العراقية لإنضاج وبلورة الأفكار والتوجهات التي تساعد اللجان الخاصة على كتابة مسودة الدستور وللإطلاع على توجهات الرأي العام العراقي.

أقام المجلس العراقي للسلم والتضامن. فرع البصرة، في فندق جنديان يوم ٢٥/ ٦ ندوته الثقافية عن الدستور وتفعيل دور المواطن في مناقشة بنوده وتستمر اعمال الندوة حتى الثامن عشر من تموز الجاري، بواقع عشر جلسات تقام في كل من محافظتي البصرة وميسان.

الدكتورة جولويانا يوسف نائبة رئيس الفرع سلطت الضوء على أهداف وبرنامج الندوة قائلة لـ (المدى): ان المرحلة الحالية تتطلب من المجلس ان يضع برنامجاً تثقيفياً موسعاً، يتضمن ست ندوات في محافظة البصرة وأربع ندوات في محافظة ميسان، وتنصب أهداف نشاطات المجلس هذه على المساهمة الجادة والنشيطة في مناقشة القضايا المتعلقة بالدستور والأفكار التي من الممكن ان تتضمنها بنوده وتفعيل دور المواطن في المشاركة الواسعة بالنقاشات الجارية في هذه الفترة. وتأتي اهمية نشاطنا هذا، لأن الدستور هو الوثيقة الوطنية للعراقيين، والعقد الذي سينظم حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية لسنوات طويلة قادمة، وهو خطوة رائدة لبناء الدولة الحديثة.. وهذه الندوة تعتبر بداية لبرنامج متنوع حول هذه القضية تحديداً.

الدستور نقلة حضارية

المحامي نوري الوائلي ألقى محاضرة أكد فيها، ان وضع دستور دائم ديمقراطي ووطني للعراق يعد نقلة حضارية بعد أكثر من أربعة عقود من القوانين الاستثنائية والقرارات الفردية التي غيبت دور المواطن وأضاف. ان الدستور هو ضمانة سيادة الشعب على مقدراته وثرواته وبناء حياته الحقيقة الجديدة وتطرق الرائي في محاضرته، إلى بعض الدساتير العالمية في كل من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وأشار إلى ان الدستور يمكن ان يكون مرناً قابلاً للتعديل من دون ضوابط صارمة أو دستوراً جامداً لا يمكن تغيير بنوده إلا باشتراطات قانونية صعبة، وأوضح ان الفدرالية الجاري النقاش بشأنها لا تعني الانفصال، وأنما تعني تمتع الإقليم أو الحكومة المحلية باستقلالية نسبية في إصدار القرارات الخاصة بالإقليم.

وأكد على ان الدستور ينبغي ان يكون واضحاً فيما يخص الحقوق الأساسية للمواطنين من خلال تأكيده على حرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان وتوفير الحياة الرغيدة لكل مواطن عراقي والتساوي في الحقوق والواجبات.

جهود مكثفة

ورداً على سؤال لـ(المدى) حول ما يمكن ان يتركه من تأثير سياسي عدم انجاز كتابة الدستور في موعده المحدد أجاب الوائلي: الوضع الأمني الذي يمر به العراق يتطلب جهداً مكثفاً لانجاز كتابة الدستور في موعده المحدد، لأنه يضع العراق على أعتاب مرحلة جديدة. وبالامكان انجاز صياغة المشروع في موعده المحدد، لأن ذلك من شانه ان يقطع الطريق على اعداء الشعب الذين يستغلون مثل هذه الموضوعة للتشكيك بمجمل العملية السياسية الجارية في البلاد.

نقاشات

ثم فتح باب النقاش للحضور، وتميزت النقاشات بالحيوية والجدية والحرص الوطني الواضح في سبيل وضع دستور عراقي خالص يحقق المساواة والعدالة، وحضر الندوة ممثلو الأحزاب والكيانات السياسية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في المحافظة.

في الكوت

ندوة عن الإسلام والديمقراطية وأخرى عن المجتمع المدني وحقوق الإنسان في الدستور

واسط / جبار بجاي

في إطار الفعاليات التي تقيمها مؤسسات المجتمع المدني والحركات والأحزاب السياسية والدينية في محافظة واسط بهدف تعزيز المشاركة في العملية السياسية ومراقبة كتابة الدستور العراقي الجديد أقامت منظمة الإسلام والديمقراطية التابعة للتيار الإسلامي الديمقراطي في واسط ندوة سياسية تناولت موضوع أسس الديمقراطية في الإسلام.

وضيفت المنظمة خلال الندوة التي عقدت على قاعة نقابة المعلمين في الكوت الباحث مثنى حسن مهدي والدكتور عباس لفتة العقابي التدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة واسط اللذين أكدا على أهمية أن يكون الدستور العراقي دستوراً عراقياً يراعي كل مكونات الشعب العراقي ويمثل دستورا عصريا يحقق رغبات المواطن ويمنحه حقوقه كافة مع تأكيد تطبيقها على نحو واضح وأكدا على أن مرحلة كتابة الدستور تعد من الأولويات المهمة في العمل الديمقراطي وهي تحتاج الى مشاركة فاعلة لكل مكونات الشعب العراقي الذي بدأ يشهد تحولا كبيرا في العملية الديمقراطية، مستعرضين في الوقت ذاته شواهد كثيرة ومتعددة من أسس العمل الديمقراطي عبر مراحل التاريخ وما فيها من شفافية. وتاكيدات على حقوق الفرد.

واكدت الندوة في جانب منها على ضرورة المشاركة الجماعية والواسعة في عملية مراقبة كتابة الدستور ومن ثم الاستفتاء عليه تمهيدا لاعتماده بعد عملية الاستفتاء تلك التي هي واحدة من الممارسات الديمقراطية التي تمثل سلاحا فعالا بيد المواطن لتغيير هذا الحاكم أو ذاك من خلال اللجوء الى صناديق الاقتراع.

من جانبه أوضح مسؤول مكتب التيار الإسلامي في الكوت السيد راضي علي أن المكتب اعتمد خطة واسعة لعقد مثل هذه الندوات الفكرية واقامة المحاضرات والحلقات النقاشية التي تتناول في المرحلة الحالية عملية كتابة الدستور العراقي الجديد وكيفية إنضاجه بعد أن تكون اللجنة المكلفة بصياغته قد اطلعت أيضا على أفكار وتصورات المواطن العراقي الذي لابد أن يلعب دورا كبيرا في هذه العملية قبل أن يعرض عليه الدستور لغرض التصويت والاستفتاء على مواده في منتصف تشرين الثاني المقبل.

وعلى صعيد متصل أقام مركز المجتمع المدني في المحافظة ندوة مماثلة حول حقوق الإنسان في الدستور العراقي تناول خلالها المحاضر حسين الخشان مبادئ حقوق الإنسان التي قال أنها تنضوي تحت ثلاثة محاور هي الحرية والمساواة وحقوق المواطن مبيناً ان هناك أربعة أصناف للحرية هي حرية العقيدة والحرية السياسية والحرية المدنية والحرية الاقتصادية. لابد أن يكون لكل من هذه الأصناف ما يكفل تحقيقه في الدستور الجديد الذي نريد له أن يكون عادلا وحضاريا يتواكب مع سمات المرحلة الجديدة.. ينبذ العنف والإرهاب والطائفية ويمنع الدكتاتورية والتسلط ويسعى لإشاعة روح المحبة والتسامح والتراحم وخلق المساواة بين أبناء الشعب العراقي كافة دون تمييز بالقومية والدين والمذهب.